مراسلو الفضائيات:

حرية الرأي واحترام التنوع من أولويات الدستور

إقبال محمد عباس

مراسلو الفضائيات صوتاً مباشراً للأحداث ومتابعة لها بشكل دقيق وهم أكثر تماساً مع ما يجري وأكثر تعرضاً للمخاطر والمراسل وسيط بين الحدث والناس وناقل الحقيقة ويمثل مراسلو الفضائيات قوة ضاغطة في الطريقة التي يتم من خلالها تصوير الحدث وصياغة الخبر وأيضاً بثه ونظراً إلى هذه الأهمية التي يتمتع بها مراسلو الفضائيات التقت (الدستور الجديد) بعدد منهم واستمعت إلى آراء وملاحظات ليست متباينة وإنما هي معبرة عن وجهات نظر كل منهم.

تمثيل الأطياف

قال السيد إحسان الخالدي: مراسل قناة الديار الفضائية مؤكداً أهمية هذه المرحلة وخطورتها لأنها تشهد حماسة جماهيرية واسعة. في متابعة قضية الدستور والتحضير والإعداد له من خلال المناقشة والحوار الواسع، ومشاركة كل الأطياف فيه من أجل تعميقه كما إن أهمية هذه المرحلة متأتية من تصاعد المد الإرهابي للتأثير على العملية السياسية في البلد وأدق تمثيل لذلك استهداف الدبلوماسيين العرب والأجانب على حد سواء، لكن المتابع يستنتج بأن العملية السياسية جارية بالاتجاه الصحيح ولن تتوقف على الرغم من الوحشية والعنف.

وحتماً سيكون للدستور تأثير واسع وكبير على التحولات الجارية لأن الأطياف كلها مشاركة في إعداد مسودته. ولابد من أن يكون الإسلام ديناً رسمياً للدولة ويعتمد عليه في التشريع مع احترام الأديان الأخرى.

المساواة بين العراقيين

وتدخل السيد صفاء عبد الحسين الشمري مراسل قناة الفرات الفضائية لإضافة ملاحظة أكد على أهميتها وهي ضرورة المساواة بين جميع الطوائف الموجودة بين العراق وأيضاً بين الأفراد، بحيث تكون حقوقهم وواجباتهم متساوية مع الأخذ بنظر الاعتبار إسلامية العراق مع احترام عقائد وطقوس الأديان الأخرى.. لأن العراق وطن التنوع منذ آلاف السنين ولابد من استمرار هذا الطيف وتعميق العلاقات الاجتماعية والتاريخية بين أبناء الوطن الواحد.

الإعداد للدستور تاريخ جديد

وتعامل السيد علاء الفراتي مراسل تلفزيون النهرين مع هذه المرحلة باعتبارها تاريخاً جديداً ومختلفاً بالنسبة للعراقيين مثلما هي لحظة جديدة سيكون لها تأثير كبير على دول الجوار والمنطقة العربية.. إنها رياح تغير ضاغطة، ستساعد الجماهير المقموعة على تحقيق ما كان صعباً من أحلام وطموحات.

وقال رداً على سؤال (الدستور الجديد) حول المتغيرات الإقليمية: إن ما يجري الآن في دول الجوار مهم وضروري وخصوصاً في مجال إصلاح النظام السياسي وتعميق الممارسة الديمقراطية وهذا ما اتضح على إدخال بعض التغيرات على الدستور المصري مثلاً وإعطاء حق للمرأة للمشاركة في الكويت والسعودية وانفتاح سوريا أكثر على العالم والقبول بمبدأ الإصلاح هذه المتغيرات، سيكون لها أثر واضح في المنطقة ولابد من التذكير بأن ما حصل في لبنان يمثل إنجازاً جماهيرياً مهماً، دعم الممارسة الديمقراطية.

وأضاف السيد إحسان الخالدي مراسل فضائية الديار مكملاً الحوار ومؤكداً على أن الحراك السياسي بارز ومهم وهذال وحده يعني الكثير وحتماً سيكون للحراك تبديات اجتماعية وسياسية واضحة للعيان.

ومع ارتفاع الخط البياني في الإصلاح، ينمو أيضاً الخط الإرهابي وارتفاع صوت الجماعات التكفيرية المؤمنة بالقتل والذبح.

الدستور ناظم للحياة العراقية

بالإمكان التعامل مع الدستور بوصفه ناظماً لحياتنا العراقية الجديدة وواصفاً لها مثلما عرفت الشعوب المتحضرة، كي نغادر إلى الأبد أنموذج الحكم الشمولي الذي قاد عراقنا إلى الويلات وكوارث الحروب، هذا ما قاله السيد نصر حنون مراسل العراقية وتمنى على لجنة كتابة مسودة المشروع الخاص بالدستور أن تستوعب طموحات القوميات والأقليات راجياً رفع الحيف عن الأدباء والمثقفين والفنانين وتوفير ما يساعدهم على حياة كريمة وسعيدة.

هل تكفي عملية كتابة الدستور؟

المحامي / حميد طارش الساعدي

إن تحقق الإرادة لأفراد المجتمع هي أهم آليات تطبيق الدستور ووضعه موضع التنفيذ، إذ غياب تلك الإرادة سيفقد الدستور محتواه وسيجعل منه إنشاء جميلاً كما هو شأن جميع الدساتير في الأنظمة المستبدة، بل لا يختلف عن الدساتير العراقية السابقة التي احتوت على الكثير من الكلام الجميل، بل ليس ثمة جدوى من أي تغيير سياسي في الدول عند غياب الإرادة الحرة لأفراد المجتمع. وهذا ما حدث للعراق، فبالرغم من تعاقب عدة أنظمة على الحكم إلا أن النتيجة كانت واحدة ممثلة بمزيد من التخلف والحرمان والأمراض والاضطهاد بسبب غياب تلك الإرادة. وإذا كان في الأغلب الأعم إقدام الحكومات في العهد الجمهوري للعمل على غياب تلك الإرادة وتهميشها فإن الفرد العراقي كان قاصرا عن إدراك دوره وتحمل مسؤولياته على الأغلب الأهم في العهد الملكي ورغبة الحكومات المتعاقبة آنذاك في استمرار ذلك القصور لضمان مصالحها الخاصة وتغليبها على المصلحة العامة.

بلا شك يسهم ارتفاع الوعي القانوني والسياسي والثقافي بشكل عام في إدراك الأفراد لمصالحهم الحقيقية وضرورة المحافظة عليها بل وفرض الرقابة الصارمة على صيانتها من خلال النص الدستوري والقانوني، أي لا يمكن تصور مطالبة الأفراد بحقوق وحريات عامة أو المطالبة بوقف انتهاك تلك الحقوق والحريات بدون معرفة تلك الحقوق والحريات والإطلاع على الحماية الدستورية من خلال النص الدستوري، وكذلك معرفة مدى حدودها ومدى صلاحية السلطات على الالتزام بها والوفاء بها ومعرفة مساءلة الحكام عند انتهاكها.

وهنا يلعب المستوى التعليمي للأفراد الدور الأساس في تأمين الاستجابة المعرفية للدستور وما يحويه من حقوق وحريات وصلاحيات للسلطات، وليس غريباً أن نجد ارتفاع مستوى الأمية والأمية المقنعة والجهل والجهل المركب في مجتمعنا العراقي بل هذا ينسجم تماماً مع ما كانت تؤسس له السلطة السابقة لضمان استمرارها في الحكم، لكن ليس من الصعب أبداً استنهاض الوعي المعرفي للمجتمع العراقي بناء على عمقه الحضاري والتعددية الفكرية القائمة على تنوع مكوناته القومية والدينية والسياسية وما يشهده اليوم من تفاعل للآراء المختلفة، كما إن معاناة الإنسان العراقي وما عاشه من مأساة حقيقية نتيجة مصادرة إرادته وعزله عن اتخاذ القرارات التي كانت السبب في حرمانه وعزله وتخلفه يمكن أن تشكل حافزاً كبيراً في تصديه للعملية السياسية والقيام بدور فعال من أجل ضمان مصالحه وحقوقه.

إذن لابد من إدراك حقيقة عدم كفاية وجود دستور يتضمن أفكاراً جميلة بل المهم أن توجد آليات كافية لتطبيق الدستور وكافية أيضاً لغلق جميع المنافذ التي يمكن أن يخرق من خلالها.

جمعية الأمل العراقية تنفذ مشروع (لنكتب دستورنا معاً) في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في بابل

تقرير / علي المالكي

تقوم جمعية الأمل العراقية بتنفيذ مشروع (لنكتب دستورنا معاً) في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في محافظات العراقي، ومنها بابل، ويتمثل المشروع، باختيار مدربين من منظمات المجتمع المدني لتكوين (فرق جوالة)، تقوم بإجراء زيارات إلى المناطق المختلفة في المحافظة (الأقضية والنواحي)، من أجل التثقيف الدستوري والاستفتاء، ذكرت ذلك السيدة سوسن البراك مديرة مركز الفرات الثقافي ومنسقة المشروع في محافظة بابل، وقالت: إن منسق المشروع هو الدكتور رعد علي جاسم نقيب أطباء الأسنان في بابل وعميد كلية طب الأسنان، واضافت إن المشروع الذي تموله الأمم المتحدة ينفذ في (١٢) محافظة، وقد ابتدأ في ٢٧/٧ وينتهي في ١٥/١٠/٢٠٠٥.

اللجنة الإعلامية

وفي هيكل المشروع لجنة إعلامية مؤلفة من أربعة إعلاميين حيث تحدث أعضاء اللجنة الإعلامية عن المشروع وعن ملاحظاتهم التي سجلوها والانطباعات التي تولدت لديهم خلال مرافقتهم للفرق الجوالة. قال السيد واثق الدليمي (قامت الفرق الجوالة بعقد جلسات وورش عمل خاصة بالدستور للنساء والرجال، وأحياناً للنساء فقط، وقام أعضاء الفرق بمهمة التثقيف الدستوري للمواطنين وبيان أهميته وآلياته. وقد بلغ عدد الفرق (٤) ومؤلفة بمجموعها من (١٢) شخصاً (٨) نساء و(٤) رجال وفي الخطة يجب تنفيذ (١٠) ورش عمل من ١-١٥/٨/٢٠٠٥.

وأضاف الدليمي قائلاً: (إن الفرق استطاعت أن تصل إلى بعض المناطق التي يشوبها توتر أمني. وقد لاحظت استجابة المواطنين، وتفاعلاً إيجابياً وخاصة في قرية (البو مصطفى) وبقية مناطق المحاويل، ورحب المواطنون في هذه المناطق بأعضاء الفرق وأبدوا استعدادهم الكامل للمشاركة في العملية الدستورية والعملية الانتخابية القادمة في قرية البو مصطفى.

أما بالنسبة للنساء فقد أظهرن اهتمامهن بحقوقهن وكيفية تثبيت تلك الحقوق في الدستور.

أما زينة العبيدي عضو اللجنة الإعلامية فقالت (لقد وجدنا أن مشروع، لنكتب دستورنا معاً – فعال ومهم من خلال التماس المباشر مع المواطنين الذين أظهروا تفاعلاً أدهش أعضاء الفرق الجوالة هذا فضلاً عن كرم الضيافة العراقية، إضافة إلى أنه أي هذا المشروع وسع من نطاق المشاركة الجماهيرية في الحملة الدستورية.

وأضافت زينة (لقد زرنا بمعية الفرق مناطق –التعيس والطيارة والبكرلي) وتوجهنا إلى شيوخ العشائر والوجوه الاجتماعية وأعضاء المجالس المحلية، وحظينا باستقبال حار، أشاع البهجة في نفوسنا، وقد كان تثبيت حقوق المرأة في القضايا الحيوية إضافة للفيدرالية التي اتضح أن معظم المواطنين لا يدركون ما تفيد بالضبط، وقام أعضاء الفرق الجوالة ببيان معناها للمواطنين وشرح علاقة الدين بالدولة.

وكانت –والحديث لزينة العبيدي –المهمة شرح ما يعنيه الدستور وأنظمة الحكم. وقد ضمت كل ورشة من ٣٥٢٠ – مواطناً، وللأسف كانت مشاركة المرأة قليلة في القرى والأرياف بحكم قلة الوعي.

أرقام ومعلومات

وقد زودتنا اللجنة الإعلامية بتقارير موجزة عن أعمال الفرق الجوالة وفي التقرير عن اليوم الأول (٨/١) أتضح أن عدد الحضور كان من الفئة العمرية ١٥ سنة فما فوق وقد شاركت ٣٠ امرأة في حي المهندسين بالحلة ونوقشت موضوعات ضمان حقوق الأقليات وتوفير فرص عمل للنساء وتوليها مناصب سياسية وإدارية مهمة كما جرت مناقشة المصادر الرئيسة للدستور وقد أدار الورشة أفراح محمد جبر وحاضر فيها الأستاذ عبد الحسن رسمي.

أما تقرير اليوم الأول للفرق الجوالة الثانية فزودنا بالمعلومات التالية: ٣٠ امرأة من الفئات العمرية ١٥- ٥٠ سنة وحاضرت في الندوة الآنسة هالة الزبيدي. وقد تحدثت عن الخدمات المهملة في القرية التي تطرقت للدستور وأهميته في حياة العراقيين وحقوق المرأة وخصوصاً الريفية، وكيف يمكن للدستور أن يحسن من الوضع المعيشي في الأرياف العراقية. وأفاد التقرير (إن منطقة البو مصطفى تعتبر من المناطق الساخنة في بابل وتعرضت القرية إلى عدة عمليات عسكرية.

الثقافة بين النساء لا تتعدى قراءة القرآن فقط، ولا يسمح للبنات بإكمال المدرسة لغاية الابتدائية، كل نسائهم تضع برقع على وجوههن إضافة إلى خوفهم من الانتقام منهم جعلهم يتخوفون من قدومنا ولكن ذلك غير مسموح به، لذا لاقينا بعض الرفض في البداية للآراء التي طرحت، علماً أنهم لم يشاركوا بالانتخابات السابقة)، وجدير بالذكر أن السيدة سوسن البراك هي التي أعدت هذا التقرير.

وأوضح تقرير اليوم الثاني أن المشاركين كانوا ٣٠ رجلاً وفي قرية الألبو مصطفى ايضاً، وقد حاضر في الورشة الأستاذ أحمد الشجيري الذي أعطى نبذة تاريخية عن الدساتير العراقية السابقة. وفي تقرير اليوم الرابع تبين مشاركة ١٥ امرأة من منطقة التعيس وسط الحلة وقد ألقت رغد صاحب خلف محاضرة عن مفهوم الدستور والفصل بين السلطات والحريات وشكل الدولة. وفي تقرير اليوم الرابع للفرقة الثانية اتضح مشاركة ٢٥ رجلاً استمعوا لمحاضرة ألقاها انتظام حاتم عن دور ومهمة جمعية الأمل العراقية ثم عرض لمفهوم الدستور ومحتوى الحقوق والحريات وموضوع الضمان الصحي والاجتماعي والفيدرالية.

رأي عضو في المشروع

وتطرقت السيدة زينب هادي رئيسة جمعية اليسر لرعاية وتأهيل المرأة وعضوة في الفرق الجوالة لمشروع لنكتب دستورنا معاً إلى البداية فقالت: إن المشروع هو ثمرة جهد مشترك بين جمعية الأمل العراقية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وقد تم إعداد أعضاء لفرق الجوالة من خلال دورة تدريبية شارك فيها أساتذة متخصصون بالدستور كالأستاذ الدكتور رافع شبر وأزهار الشعربان وتم تقسيمنا إلى أربع فرق تتوجه إلى الأقضية والنواحي من أجل إيصال الثقافة الدستورية لأكبر عدد من المواطنين، وقد طالبنا الكثير من المواطنين بأهمية تكرار مثل هذه المشاريع، ولقد زارت فرقتنا مناطق (إبراهيم الخليل والبكرلي وحي الأساتذة وحي الإمام).

أما الصحفية الشابة ملاذ البكري عضوة اللجنة الإعلامية للمشروع فرأت (إن هذا المشروع (لنكتب دستورنا معاً) هو مشروع ثقافي تنموي يهدف إلى زيادة الوعي الدستوري وترسيخه عند المواطنين وتأهيلهم للمشاركة في كتابته وصنع القرار، وللمشروع أبعاد اجتماعية وسياسية إيجابية وهذه بداية لرحلة طويلة من أجل الوصول إلى وضع دستور صحيح يضمن حقوق المواطنين ويؤكد على بناء مجتمع ديمقراطي حر يتمتع فيه كل فرد عراقي بالحياة الحرة الكريمة، ومن خلال مشاركتي وإطلاعي على عمل المشروع والفرق الجوالة لاحظت استجابة طيبة من المواطنين بالرغم من الظروف الأمنية الصعبة وتردي مستوى الخدمات للكثير من المناطق).